

عيسى قراقع*

عبد الرزاق فراج**

أحوال الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية

عادت قضية الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية إلى صدارة الأحداث في الآونة الأخيرة في ضوء تفاقم معاناتهم وعذاباتهم، ولا سيما بعد نجاح المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية في أسر ثلاثة جنود إسرائيليين لمبادلتهم بالأسرى. وكان للأسرى في سنة 2006 حضور لافت في الحث على الوحدة الوطنية ونبذ الاقتتال الداخلي، وفي إعلانهم وثيقة الوفاق الوطني التي تؤكد حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس في الأراضي التي احتلت منذ سنة 1967، والحق الشرعي في المقاومة ضمن هذه الأراضي.

في الواقع، إن الحركة الوطنية الأسيرة تضطلع بدور ريادي في النضال الوطني الفلسطيني، على الرغم من المعاناة وشروط الاعتقال القاسية جداً التي يعيشها هؤلاء الأسرى في السجون الإسرائيلية التي يزيد عددها على 23 سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف.

لقد شكل الأسرى، ولا يزالون، الصفحة المشرقة الثانية بعد الشهداء في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني والعربي ضد الاحتلال. وهذه الصفة لم تأتِ اعتباراً، بل أكدها هؤلاء عبر نضالهم الدؤوب، ومن خلال تحويلهم السجون إلى أكاديميات تخرّج الآلاف من المناضلين والقادة السياسيين والمتقنين.

ويشار إلى أن ما يقارب 800.000 فلسطيني اعتقلوا في السجون الإسرائيلية لفترات متفاوتة منذ سنة 1948، أي ما نسبته 25% من السكان المقيمين بفلسطين، علاوة على الآلاف من المواطنين العرب. (1) وكان واضحاً منذ البداية أن الزج بمئات الآلاف من الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال هدفه القضاء على جذوة النضال الوطني، وتحويل الأسرى إلى كم يبحث عن خلاصه الفردي.

ولتحقيق هذه الغاية استخدم الاحتلال منذ البداية الوسائل كلها، أي التعذيب الجسدي والنفسي، والعزل، والإهمال الطبي، والاعتقال القاسي الذي يتعارض مع القوانين والاتفاقيات الدولية. وفي المقابل لم يقف الأسرى مكتوفي الأيدي أمام مخططات مديرية مصلحة السجون (2) وجهاز الاستخبارات العامة، إذ فهموا تماماً طبيعة العدو الذي يواجهون وما يطمح إلى تحقيقه. فبدأوا خوض نضال متواصل كان في البداية احتجاجاً وتحدياً فردياً، تحول بالتدريج إلى نضال منظم ضد شروط اعتقالهم من أجل توفير الحد الأدنى من شروط الاعتقال الإنسانية. وفي الوقت نفسه أصبح هذا التحدي عملية دؤوبة ومتواصلة للحفاظ على صلابتهم وتماسكهم الداخلي. يعني هذا أن الأسرى أدركوا أن خلافاتهم الأيديولوجية والسياسية ثانوية أمام تناقضهم الأساسي مع السجان الذي يستهدفهم جميعاً، فحاضوا الصراع على جبهتين: الأولى جبهة البناء الداخلي والتثقيف وتعزيز الوحدة الداخلية، والثانية جبهة انتزاع حقوقهم كأسرى.

وإذا كان الأسرى لم ينجحوا في انتزاع اعتراف من العدو بالتعامل معهم كأسرى حرب على أساس اتفاقية جنيف، فقد تمكنوا من دفعه إلى التعامل معهم كجسم منظم، عبر اعترافه بممثلهم بعد أن كان يصر على التعامل معهم فردياً.

ولم يقف نضالهم عند هذا الحد، إذ أرغموا العدو عبر العديد من الإضرابات عن الطعام على تحسين شروط اعتقالهم بما يحفظ كرامتهم وإنسانيتهم، فانتزعوا موافقة مصلحة السجون على إدخال الكتب والقرطاسية، والسماح بزيارة الأهل، وتحسين كمية الطعام ونوعيته، وحقهم في العلاج والنزهة في باحة السجن، وهدم بطريقتهم لا تمس الكرامة وصولاً إلى حقهم في الحصول على المذياع والتلفاز والتواصل الاجتماعي، واستكمال تحصيلاً العلمي، إلخ. وبالتأكيد لم يكن تحقيق ذلك سهلاً، فقد كانت السلطات تتحين الفرص دائماً لسحب منجزات الأسرى. فسقط العشرات من الشهداء في زنانات التحقيق وخلال معارك الأمعاء الخاوية، أو نتيجة الإهمال الطبي.

وفي الوقت نفسه تمكن الأسرى من بناء حركة وطنية صلبة وتماسكة في قلب "بأستيلات" العدو اضطلعت بدور ريادي في النضال الوطني، من خلال تخريجها الآلاف من رموز العمل الوطني، الذين سرعان ما عادوا إلى الصفوف الأولى في المواجهة ما إن خرجوا إلى الحرية.

وفي الواقع، إن دور الحركة الوطنية الأسيرة لم يكن في المستوى ذاته طوال سنوات الاحتلال، فقد شهد مداً وجزراً تبعاً لمستوى تطور النضال الوطني الفلسطيني والعربي خارج أسوار السجون. ففي الفترات التي شهدت تصاعداً في النضال، كان يبرز دور الأسرى في التوجيه والبناء الداخلي والتثقيف والحث على الصمود والنضال، وفي الوقت نفسه انتزاع مكتسبات جديدة من سجانهم. وفي المقابل كان دورهم يتراجع مع تراجع النضال الوطني. ففي الفترة التي أعقبت توقيع اتفاق أوسلو وما تلاه من إفراجات مجزأة ومشروطة تراجع دور الحركة الأسيرة في البناء الداخلي والتثقيف والصلابة الداخلية، الأمر الذي جعل مديرية السجون تصعد حملتها لقمع إنجازات الأسرى وإعادتهم إلى الوراء. كما حدث الأمر نفسه مع اندلاع الانتفاضة الثانية والزج بألاف الشبان الفلسطينيين "حديثي التجربة الاعتقالية" في السجون، في ظل تراجع عملية البناء الداخلي.

لكن في الفترة الأخيرة وتحديداً في سنة 2006، عاد دور الأسرى ليؤثر في الوضع الفلسطيني العام ويبرز مجدداً مع احتدام التناقض والاحتلال الداخلي في الساحة الفلسطينية.

على العموم، يمكن القول إن حضور قضية الأسرى شعبياً في الساحة الفلسطينية ظل متقدماً، واعتبرت قضية تحررهم في طليعة الاهتمام الجماهيري، بينما رأى الأسرى أن الاهتمام الرسمي بقضاياهم المتعددة، وفي مقدمها تحريرهم والاهتمام بذويهم، ظل دون المطلوب، سواء على صعيد السلطة أو منظمة التحرير الفلسطينية أو مختلف الفصائل، باستثناء بعض المؤسسات الحقوقية، على الرغم من وجود وزارة لشؤون الأسرى. فهم ما زالوا يتذكرون تجاهل قضيتهم عند توقيع اتفاق أوسلو، وكيف تمت تجزئة قضية الإفراج عنهم. ولا يغير واقع الحال شيئاً إدراج عدد من الكتل البرلمانية أسرى في قوائم الانتخابية وفوز عدد منهم، فالأمر الأكثر أهمية هو بذل كل جهد ممكن من أجل تحررهم من قيود الأسر.

أوضاع الأسرى في سنة 2006

تشير معطيات المؤسسات الحقوقية العاملة في الأراضي الفلسطينية ووزارة شؤون الأسرى أن عدد الأسرى الفلسطينيين والعرب حتى نهاية سنة 2006 كان يتراوح بين 10.600 و11.000 أسير، بينهم 112 أسيرة ونحو 384 أسيراً من الأطفال دون سن الثامنة عشرة، و700 معتقل إداري.

ومن الأسرى في السجون الإسرائيلية هناك سبعة مناضلين مضى على اعتقالهم ما يزيد على ربع قرن وهم: سعيد العتبية (دخل عامه الثلاثين في الأسر)؛ نائل البرغوثي (مضى على اعتقاله 28 عاماً)؛ فخري البرغوثي (28 عاماً)؛ عميد الأسرى العرب سمير القنطار (مضى على اعتقاله 28 عاماً)؛ عضو المجلس التشريعي محمد إبراهيم (أبو علي يطا - 26 عاماً)؛ فؤاد الرازم (مضى على اعتقاله نحو 26 عاماً). إلى ذلك هناك بين الأسرى 64 أسيراً مضى على اعتقالهم ما يزيد على عشرين عاماً. وبصورة عامة تحتجز إسرائيل في سجونها 367 أسيراً اعتقلوا قبل توقيع اتفاق أوسلو، يطلق عليهم الأسرى القدامى. ومن فلسطينيي الداخل تحتجز إسرائيل أكثر من 154 أسيراً بينهم 17 أسيراً مضى على اعتقالهم ما يزيد على 18 عاماً، أقدمهم سامي يونس وكريم يونس وماهر يونس وحافظ قندس. وفي نهاية سنة 2006 كان لا يزال في الاعتقال أربعة وزراء في الحكومة الفلسطينية، و34 نائباً في المجلس التشريعي، بينهم من فاز وهو في الاعتقال، مثل حسن يوسف، ومروان البرغوثي، وأبو علي يطا، وأحمد سعدات الذي كان معتقلاً في سجن أريحا تحت الوصاية البريطانية - الأميركية قبل أن تقدم قوات الاحتلال على اقتحام السجن ونقله مع فؤاد الشوبكي إلى سجونها.(3)

وتشير تقارير المؤسسات الحقوقية الفلسطينية إلى أن سنة 2006 كانت الأكثر سوءاً للأسرى، قياساً بالسنوات الماضية، من حيث حملات الاعتقال، أو من حيث حجم هجمة مديرية السجون ضدهم. فقد اعتقلت قوات الاحتلال خلال هذه السنة ما مجموعه 5671 مواطناً بقي منهم في قيد الاعتقال 2500 شخص، أي بزيادة 62.2% عن سنة 2005.(4) إذ كانت النسبة الأعلى من الاعتقالات في إثر أسر فصائل المقاومة في قطاع غزة الجندي غلعاد شاليط، ولا سيما اعتقال كثير من الوزراء ونواب المجلس التشريعي.

وفي الوقت نفسه صعدت مديرية مصلحة السجون من هجمتها ضد الأسرى وحقوقهم، وراحت تقدم لهم الطعام السيئ كماً ونوعاً، الأمر الذي كان يجبرهم على شراء حوائجهم بأسعار مرتفعة من مقاصف السجون نفسها، وبالتالي يدفعون مخصصاتهم المحدودة أصلاً لمصلحة السجون التي تستخدمها كوسيلة للعقاب الجماعي والفردى ضدهم عبر فرض الغرامات المالية لأتفه الأسباب.

ووسعت السلطات من حملات التفتيش الجسدي والعزل الانفرادي، إذ تم عزل العشرات من الأسرى خلال سنة 2006 في أوضاع قاسية للغاية، علاوة على الإهمال الطبي الذي دأبت مصلحة السجون على ممارسته بحيث "يحتجز في السجون الإسرائيلية ما يزيد على 960 أسيراً مريضاً ومصاباً، بينهم 120 مريضاً بحاجة إلى علاج متواصل في المستشفيات، و13 أسيراً لا يستطيعون الحركة والتنقل إلا باستخدام الكرسي المتحرك أو العكازات." (5)

كما اتسع نطاق حرمان الأسرى من استقبال ذويهم كأسلوب عقابي، إضافة إلى أن زيارة الأهل تتم في أوضاع بعيدة كل البعد عن الحد الأدنى من الشروط الإنسانية، إذ يحرم الأسير حتى ملامسة أصابع أطفاله لوجود حاجز من الزجاج يفصله عنهم بذريعة الحيلولة دون تهريب أجهزة الهاتف النقال إليهم، الأمر الذي اضطر الأسرى إلى ممارسة التهريب للتواصل مع ذويهم على الرغم من السجن.

ويتم تقييد أو منع حركة ممثلي الأسرى بين الأقسام داخل السجن الواحد، إضافة إلى سحب الأجهزة الكهربائية، بما فيها أجهزة التلفاز كوسيلة عقابية جماعية، أو تعطيل بثها كما حدث بعد أسر المقاومة الفلسطينية أحد الجنود وأسر المقاومة اللبنانية جنديين. كذلك يتم الاعتداء بالضرب على الأسرى وقمعهم بالهراوات والغاز المسيل للدموع، وهذه ممارسة تتكرر باستمرار وفي السجون كافة، إذ توجد وحدة مختارة تابعة لوزارة الشرطة تسمى "متسادا" مهمتها اقتحام السجون والتكيل بالأسرى عند الطلب. (6)

وقد ورد في تقرير لنادي الأسير عن أوضاع الأسرى خلال سنة 2006 ما يلي:

حوصر الأسرى في تفاصيل حياتهم، إجراءات مشددة على حركتهم وأحاديثهم، ملاحقة لكتاباتهم وأقلامهم ودفاترهم... ضربوا بالغاز والعصي، وحشروا في زنازين ضيقة، عاشوا بين الرطوبة والحشرات وقلّة العناية الطبية، حرموا من زيارات أهاليهم سنوات عديدة، لقد عزلوا تماماً عن العالم... سحبت مقومات الحياة لديهم حتى السجائر وشفرات الحلاقة... واكتنوا بالبرد الشديد والحر الشديد، تعفنوا بسبب قلة النظافة والاستحمام وانتشار الأمراض... حاول السجانون أن يدوسوا على كرامتهم الإنسانية بالتفتيش العاري المنزل والجوع والحرمان والمصير المجهول، وقعدوا تحت رحمة بطش السجانين وقسوة القضاة في المحاكم العسكرية وغياب القانون. (7)

الأسرى العرب

في السجون الإسرائيلية

تحتجز إسرائيل في سجونها 76 أسيراً عربياً موزعين على النحو التالي:

36 أسيراً أردنياً؛ 14 أسيراً سورياً من هضبة الجولان؛ 7 أسرى لبنانيين؛ 11 أسيراً مصرية؛ 8 أسرى من السودان والجزائر والعراق وليبيا. (8) يعيش هؤلاء، على غرار الأسرى الفلسطينيين، في شروط اعتقال قاسية، بينما يعتبر الحرمان من زيارة الأهل المشكلة الأكبر التي يعانون جرّاءها، إذ إنهم محرومون في معظمهم من زيارة ذويهم، كما تضع السلطات الإسرائيلية عراقيل أمام زيارة بعض العائلات الفلسطينية لهم.

المعتقلون الإداريون

في نهاية سنة 2006 كانت إسرائيل لا تزال تحتجز في سجونها نحو 700 معتقل إداري، بينما اعتقلت خلال سنوات الانتفاضة الثانية 5000 فلسطيني اعتقالاً إدارياً، وفق معطيات المعتقلين الإداريين أنفسهم.

تستند إسرائيل في ممارستها سياسة الاعتقال الإداري إلى قوانين الطوارئ البريطانية لسنة 1945، وما أدخلته من تعديلات عليها. ويتم الاعتقال بتوصية من جهاز الاستخبارات وقرار من القائد العسكري للضفة الغربية لفترة تتراوح بين شهرين وستة أشهر. وهو قرار خاضع للتجديد مرات كثيرة قد تصل إلى ما يزيد على 15 مرة، ولفترة قد تزيد على ستة أعوام متواصلة، كما حدث مع العشرات من المواطنين الفلسطينيين، بينما أمضى آخرون ما يزيد على عشرة أعوام في الاعتقال الإداري المتكرر منذ سنة 1987، وهو شكل من الاعتقال لم يقتصر على الفلسطينيين من الجنسين فحسب، بل شمل في وقت سابق مواطنين لبنانيين أيضاً، كحالة الأسيرين المحررين عبد الكريم عبيد ومصطفى الديراني.

ومبرر مثل هذا الاعتقال اعتقاد جهاز الاستخبارات أن المعتقل يشكل خطراً على أمن المنطقة والجمهور، وهو يتم من دون تقديم لوائح اتهام، ومن دون المثل أمام محاكمة وفق القانون الدولي، ويحرم المعتقل ومحاميه حق الدفاع في المحاكم التي تعقد للنظر في قرارات تجديد الاعتقال الإداري وذلك بذريعة سرية الملف، لأن الجهاز القضائي يشكل غطاء لممارسات الاستخبارات.

التعذيب في السجون الإسرائيلية

دأبت إسرائيل على ممارسة مختلف أساليب التعذيب المحرمة دولياً في سجونها. وشهدت سنة 2006 تشديداً في تلك الممارسات بما يتعارض مع المواثيق الدولية كافة، إذ "يعتبر التعذيب بكل أنواعه منافياً للمبادئ العامة لحقوق الإنسان التي تم إعلانها في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948، ووقعها كثير من الدول في معاهدة جنيف الثالثة الصادرة في 12 آب/أغسطس 1949، والمتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، وفي معاهدة جنيف الرابعة (1949) المتعلقة بحماية المدنيين أثناء الحرب." (9)

في المقابل، فإن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تبيح التعذيب بقرار من أعلى سلطة قضائية. فقد أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً في أيلول/سبتمبر 1999 يحرم عدداً من أساليب التعذيب، لكن من دون أن يحرم التعذيب كلياً، بل إن قرار المحكمة يسمح للكنيست بسن قوانين تمنح مسؤولي الاستخبارات صلاحية ممارسة هذه الأساليب. وقد اعتبرت المحكمة أن "الصعوبات الأمنية التي تواجهها إسرائيل شديدة بما يكفي لمنح الأجهزة الاستخباراتية صلاحية اللجوء إلى التعذيب." (10)

وفي الواقع، تمارس السلطات الإسرائيلية الكثير من وسائل التعذيب المحرمة دولياً، ومنها الشبح، أي الوقوف أو الجلوس في أوضاع مؤلمة للغاية ولفترات طويلة، إضافة إلى الحرمان من النوم والطعام، والضرب، وتهديد الأسير بالاغتصاب والاعتداء الجنسي عليه وعلى ذويه. وقد كشف العديد من شهادات المعتقلين في السجون وخارجها أن السلطات الإسرائيلية تمارس هذا الأسلوب على نطاق واسع، إضافة إلى اعتقال الزوجة والشقيقة والأم للضغط على الأسير. كذلك تمارس السلطات احتجاز الأسرى مع العملاء، وأسلوب الهز، أي هز الأسير بقوة وسرعة، بحيث يهتز العنق والصدر والكتفين، الأمر الذي يعرضه لعاهات دائمة، وقد يؤدي إلى الاستشهاد.

كما يتم عرض الأسير على ما يسمى جهاز فحص الكذب، وتعريضه لموجات من البرد شتاءً، والحر صيفاً، إضافة إلى ما يسمى التحقيق العسكري في سجون أو معتقلات لا يعرف عنها المعتقل شيئاً. فقد أعلن في سنة 2003 وجود "السجن السري رقم 1391" الذي عرف لاحقاً بسجن غوانتانامو إسرائيل، وهو السجن الوحيد الذي لا يعرف المعتقلون فيه مكان احتجازهم. وعندما حاول أحد السجناء الاستيضاح، رد عليه الحراس أنه محتجز في المريخ أو الفضاء الخارجي أو خارج حدود إسرائيل. كما أنه السجن الوحيد الذي رفضت المؤسسة الإسرائيلية السماح لممثلي الصليب الأحمر بزيارته، وكذلك أعضاء الكنيست لم يقوموا بزيارته قط، حتى إن بعض المسؤولين السابقين في الحكومة أبدوا جهلاً تاماً بوجوده عندما سئلوا، بمن فيهم وزير القضاء السابق، دافيد ليبائي، في حكومة رابين. أما عضو الكنيست زهافا غالثون التي طلبت السماح لها بزيارته لكنها لم تتلق جواباً فتقول: "إن وجود سجن كهذا، لا يعرف أحد مكانه من ناحية رسمية، هو سمة الأنظمة الديكتاتورية." (11)

علاوة على ذلك جاء في تقرير نادي الأسير عن عمليات التعذيب في سنة 2006 ما يلي: "برزت نزعة انتقامية وسادية في عمليات تعذيب المعتقلين شارك فيها الجيش والشرطة والمحققون، مثلما حدث مع بعض الأسرى الذين أجبروهم على أكل التراب، وآخر قاموا باستعمال مكبسة ورق لتخيط جرح نازف في ذراعه." (12)

صفقات تبادل الأسرى

دأب الفكر السياسي الإسرائيلي بمجمله منذ نكبة 1948 على رفض الاعتراف بالأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية كأسرى حرب، وتعامل معهم كإرهابيين أو مخربين، أو سجناء أمنيين في أحسن الحالات. ولهذا كان زعماء إسرائيل دائماً يؤكدون نظرياً أنهم لن يجروا مفاوضات مع من يعتبرونهم "إرهابيين"، بغرض عقد صفقات لتبادل الأسرى، وخصوصاً حين يتعلق الأمر بفصائل المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية. وقد ظهر هذا واضحاً في تصريحات المسؤولين الإسرائيليين في إثر نجاح المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية في أسر ثلاثة جنود في حزيران/يونيو وتموز/يوليو 2006.

وكانت إسرائيل شنت عمليات عسكرية واسعة النطاق مرات عديدة في الأراضي الفلسطينية واللبنانية وفي العالم بغرض تحرير بعض جنودها. وأدى بعض هذه العمليات إلى مقتل الأسرى الإسرائيليين أنفسهم، مثلما حدث في ميونيخ سنة 1972، وفي عنتيبي بأوغندا سنة 1976، وفي بير نبالا في الضفة الغربية سنة 1994. وأكثر من ذلك كان واضحاً أن أحد أهداف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 2006/6/25 هو تخليص الجندي غلعاد شاليط، كما كان أحد أهداف العدوان الشامل ضد لبنان في 12 تموز/يوليو 2006 تخليص الجنديين لدى حزب الله.

في الواقع، كانت حكومات إسرائيل المتعاقبة في حال فشلها في تحرير أسراها بالقوة تجري مفاوضات سرية أو غير مباشرة مع المقاومة تؤدي إلى صفقات تبادل للأسرى.

وهذا يشير إلى اختلاف وجهة النظر الإسرائيلية فيما يتعلق بتبادل الأسرى في حال وجود أسراها لدى دول عربية كما في مصر والأردن وسورية، أو وجودهم لدى فصائل كل من المقاومة اللبنانية والفلسطينية. ففي الحالة الثانية كان خيار تحريرهم بالقوة يبقى قائماً حتى اللحظة الأخيرة.

كما إن قراءة سريعة في الفكر السياسي الإسرائيلي تكشف بوضوح أنه حتى في حالة وجود اتفاقية سلام، وعلاقات دبلوماسية متبادلة كما هي الحال مع مصر والأردن، فإن الأسرى يبقون خارج ذلك كله. فحتى الآن وعلى الرغم من مرور 24 عاماً على اتفاق كامب ديفيد لا يزال هناك أسرى مصريون في السجون الإسرائيلية، كما أن اتفاقية وادي عربة سنة 1994 لم تشفع للأسرى الأردنيين، وكذلك أبقّت إسرائيل المئات من الأسرى الفلسطينيين في سجونها على الرغم من اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو.

نظراً إلى فشل محاولات إسرائيل لتحرير أسراها الثلاثة بالقوة العسكرية، ولأن الأسرى الفلسطينيين والعرب ذوي الأحكام المؤبدة والعالية يدركون جيداً أن الاتفاقيات السياسية والمفاوضات لن تحررهم، فإن عيونهم تتجه نحو بيروت وغزة، وآمالهم معلقة على المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية بأن يتيح لهم تبادل قريب أن يتنفسوا هواء الحرية خارج قضبان السجن وأسلاكه الشائكة، وتجربتهم تؤكد أن إسرائيل ستضطر، مرغمة، إلى الموافقة على عقد صفقات لتبادل الأسرى.

فمنذ سنة 1948 حتى نهاية سنة 2006 اضطرت إسرائيل إلى توقيع 33 صفقة تبادل للأسرى مع سورية ومصر والأردن، ومع فصائل كل من المقاومة الفلسطينية واللبنانية (13) ونتيجة هذه الصفقات أطلق آلاف الأسرى العرب والفلسطينيين في مقابل الجنود الإسرائيليين الأسرى.

ولعل الصفقة الأبرز والتي لا تزال تثير جدلاً وانتقادات في بعض الأوساط الإسرائيلية كانت تلك التي أبرمتها الجبهة الشعبية - القيادة العامة مع حكومة إسرائيل في أيار/مايو 1985 والتي بموجبها أفرجت تل أبيب مرغمة عن 1155 أسيراً فلسطينياً وعربياً.

شهداء الحركة الأسيرة الفلسطينية

من الصعب حصر عدد شهداء الحركة الأسيرة الذين سقطوا في سجون الاحتلال الإسرائيلي، لأن إدارة السجون اتبعت عمداً سياسة إخفاء كثير من الحقائق عن أوضاع استشهاد الأسرى حتى عن الصليب الأحمر الدولي، وانتهجت سياسة التضليل والكذب في بياناتها وتقاريرها ومنعت لجاناً دولية وحقوقية من التحقيق في ذلك.

إن أحدث إحصاء لعدد شهداء الحركة الأسيرة هو ما أوردته وزارة شؤون الأسرى والمحررين، إذ بلغ عددهم منذ سنة 1967 نحو 187 شهيداً (14) ولا يشمل الرقم المذكور الشهداء الذين أعدموا ميدانياً خارج نطاق القانون بعد إلقاء القبض عليهم مباشرة، إذ تذكر الوزارة أن عدد الشهداء الذين أعدموا بعد إلقاء القبض عليهم بلغ 50 شهيداً خلال انتفاضة الأقصى (15).

أسباب الاستشهاد

(1) التعذيب

استشهد 69 أسيراً جرّاء التعذيب الجسدي في أقبية التحقيق (16) واستخدام أساليب قاسية كالهز العنيف، والضرب، والحرمان من النوم والأكل والعلاج.

(2) الإهمال الطبي

بلغ عدد الشهداء الذين سقطوا داخل السجون بسبب الإهمال الطبي وعدم تقديم العلاج لهم 43 شهيداً (17) كان آخرهم الأسير جمال السراحين من الخليل الذي استشهد في سجن النقب الصحراوي في 2007/1/16. إلى ذلك برزت ظاهرة تزايد عدد الأسرى المحررين الذين استشهدوا بعد الإفراج عنهم بسبب إصابتهم بأمراض مستعصية، ولا سيما السرطان، مثل مراد أبو ساكوت من الخليل الذي استشهد في 2007/1/13، وكان أفرج عنه قبل انتهاء مدة محكوميته البالغة 25 عاماً نتيجة تدهور وضعه الصحي.

وبتحليل أسباب استشهاد هؤلاء الأسرى نجد أن مستوى العناية الصحية متدنٍ للغاية ويكاد يكون معدوماً. إذ يعاني الأسرى جراء عدم توفر عيادات خاصة وأطباء مناوبين، وعدم توفر أجهزة طبية مساعدة لذوي الحاجات الخاصة، كما يتعرضون لسياسة المماطلة والتسويف في إجراء العمليات الجراحية. والعلاج السحري الذي يقدم لهم يصلح لكل الأمراض هو كأس الماء والأكامول...!

(3) الإعدام بعد الاعتقال

هي سياسة قديمة جديدة، لكنها تصاعدت خلال انتفاضة الأقصى عندما بات القتل سهلاً على الجنود الإسرائيليين وبقرار رسمي. وقد استشهد جراء ذلك 75 مواطناً.

عدد الشهداء الأسرى منذ سنة 1967

وأسباب استشهادهم (18)

النسبة المئوية	عدد الشهداء	سبب الوفاة
36.9%	69 شهيداً	التعذيب
23%	43 شهيداً	الإهمال الطبي
40.1%	75 شهيداً	القتل العمد بعد الاعتقال
100%	187 شهيداً	الإجمالي

الآفاق المحتملة لتحرير الأسرى

في ضوء تأليف لجان فلسطينية - إسرائيلية مشتركة

أقر لقاء القمة الفلسطيني - الإسرائيلي الذي عقد في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2006 تأليف لجان مشتركة للبحث في القضايا العالقة وضمنها قضية الأسرى. وكان واضحاً أن إحالة الموضوعات المهمة والحساسة على لجان باتت مسألة شكلية وهروباً من الاستحقاقات السياسية والقانونية التي من المفترض أن تدفعها حكومة إسرائيل لقاء السلام العادل والاعتراف المتبادل. وقد أدت إحالة ملف الأسرى على لجان مشتركة بموافقة فلسطينية إلى نتائج وانعكاسات سلبية خطيرة أهمها:

- (1) تجريد ملف الأسرى من أي بعد سياسي بخفض سقف قضيتهم من قضية سياسية إلى قضية إنسانية - مدنية وإجرائية، لأن حكومة إسرائيل، من حيث المبدأ، لا تعترف، أو تقر بأن الأسرى الفلسطينيين هم معتقلون سياسيون.
- (2) تجريد قضية الأسرى من أي بعد قانوني، إذ لا تعترف حكومة إسرائيل أو تقر في أي اتفاق أو تفاهم مع الفلسطينيين بشرعية المقاومة التي قام بها الأسرى الفلسطينيون والعرب واعتقلوا بسببها، حتى إنها تنكر صفتهم القانونية، أي أنهم أسرى حرب، وتتعامل معهم كمجرمين وكإرهابيين قاموا بأعمال مخلة بالأمن الإسرائيلي.
- (3) تجريد قضيتهم من البعد الإنساني إذا ما علمنا بأن القوانين المطبقة عليهم داخل السجون هي مجموعة إجراءات وقوانين وأوامر عسكرية وأمنية، لا تلتزم موثيق ومعاهدات ومبادئ حقوق الأسير التي أقرها القانون الإنساني الدولي.
- (4) الالتفاف على عالمية قضية الأسرى الفلسطينيين باعتبارها من أكبر القضايا الإنسانية العالمية التي تحظى بتعاطف دولي ودعم من مؤسسات حقوق الإنسان كافة في العالم. ومجرد تأليف لجان مشتركة يعني سحب قضيتهم من إطار القانون الدولي ومن المجتمع الدولي وتحويلها إلى قضية ثنائية ومحلية.

(5) في حالة تأليف اللجان يفرض الطرف الأقوى شروطه ومفاهيمه وإملاءاته على الطرف الأضعف، وهذا ما جرى في اتفاق أوصلو عندما نجحت إسرائيل في فرض شروطها الأمنية والسياسية على عملية إطلاق الأسرى.

يتضح أن تأليف اللجان لن يفتح آفاقاً جديدة لتحرير الأسرى. وكان من المفترض بالجانب الفلسطيني عدم الانجرار وراء لجان شكلية، وأن يصر على أن قضية الأسرى جزء أساسي من الحل السياسي للصراع، رافضاً منهج الانتقائية والتجزئة وما يسمى بمبادرات حسن النية.

إن مراجعة تجربة اللجان المشتركة الخاصة بملف الأسرى، تشير إلى أنها كرسست بطريقة واعية أو غير واعية سياسة تفريغ هذا الملف من أبعاده السياسية والقانونية والإنسانية، في الوقت الذي لم تكف إسرائيل عن عمليات الاعتقال وفرض الأحكام الجائرة وقمع الأسرى داخل السجون وسلبهم حقوقهم الإنسانية والمعيشية. وأصبح واضحاً أن تأليف لجان مشتركة هو ذر للرماد في العيون، فقد استخدمتها حكومة إسرائيل كي تظهر للعالم أن هناك مفاوضات في شأن الأسرى تجري بين الجانبين، ولامتصاص حالة الانتقاد الواسعة الصادرة عن مؤسسات حقوق الإنسان في العالم في شأن تعاملها مع الأسرى. ▀

(*) عضو المجلس التشريعي عن حركة "فتح".

(**) أسير محرر أمضى في الاعتقال الإداري 52 شهراً، وأطلق في نهاية تموز/ يوليو 2006.

المصادر

- (1) تقرير لوزارة شؤون الأسرى والمحررين، كانون الأول/ ديسمبر 2006.
- (2) الجهة المشرفة والمسؤولة عن جميع السجون المركزية الإسرائيلية، وهي تابعة لوزارة الشرطة الإسرائيلية.
- (3) الأرقام الإحصائية الواردة تستند إلى تقارير وزارة شؤون الأسرى لسنة 2006، ومؤسسة مانديلا لرعاية شؤون المعتقلين وجمعية نادي الأسير.
- (4) تقرير لوزارة شؤون الأسرى، كانون الأول/ ديسمبر 2006.
- (5) تقرير لمؤسسة مانديلا، كانون الأول/ ديسمبر 2006.
- (6) متسادا: تسمية تطلق على وحدة عسكرية مختارة نسبة إلى العملية العسكرية التي نفذتها القوات الرومانية ضد فرقة من متعصبي اليهود في جبل متسادا قرب البحر الميت بين سنة 70 وسنة 73 للميلاد، ومنحتها الصهيونية طابعاً أسطورياً نموذجاً للصمود اليهودي.
- (7) تقرير لنادي الأسير، كانون الأول/ ديسمبر 2006.
- (8) الإحصاءات عن الأسرى العرب مأخوذة من المواقع الإلكترونية لكل من: نادي الأسير؛ لجنة الوفاء للأسرى الأردنيين، موقع الجولان الإلكتروني. أما الأسرى اللبنانيون فقد بقي منهم بعد صفقة التبادل الأخيرة مع حزب الله أربعة أسرى، أضيف إليهم ثلاثة خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز/ يوليو 2006.
- (9) "ويكيبيديا" - الموسوعة الحرة.
- (10) المصدر نفسه.
- (11) تقرير لنادي الأسير بتاريخ 28/8/2003، نقلاً عن تقرير أفيغ لافي في صحيفة "هآرتس".
- (12) تقرير لنادي الأسير، كانون الأول/ ديسمبر 2006.
- (13) تقرير لعبد الناصر فراونة، موقع "فلسطين خلف القضبان"، 2006/8/16.
- (14) تقرير لعبد الناصر فراونة، وزارة شؤون الأسرى، 2007/1/21.
- (15) المصدر نفسه.
- (16) المصدر نفسه.
- (17) المصدر نفسه.
- (18) المصدر نفسه.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx